شبكة الصحفيات السوريات
Syrian Female Journalists Network

الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان السوريات في الفضاء الرقمي: المخاطر والتهديدات

فريق العمل

الباحثتان

رولا أسد وعفاف عبروقي

تحرير ومراجعة

مايا البوطي

هيمى اليوسفي

تصميم

نور سادات

شكر وتقدير لكل الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان السوريات لمشاركتهنّ في ملء الاستبيان وإجراء المقابلات بدون مشاركتكنّ لا يمكن لهذا التقرير أن يتم. كما نتوجه بالشكر لكل المشاركات في مجموعة النقاش المركزة: آلاء عامر، وئام غباش وهبه محرز.

هذا التقرير بدعم من مؤسسة كفينا تل كفينا السويدية

من منشورات مؤسسة شبكة الصحفيات (2021)

www.sfjn.org , Vossenstraat 6. 6811 JL Arnhem, Netherlands.

هذا العمل مرخص برخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري ٤,٠ دولي. يجوز استخدام محتويات هذا التقرير ونسخها بحرية لأغراض غير تجارية، على أن تتلازم كل عملية نسخ مع إشارة إلى مصدر المنشورات: مؤسسة شبكة الصحفيات.

مقدمة

الإنترنت بحسب تعريف جمعية الاتصالات التقدمية هو " مساحة يتم فيها ممارسة الأعراف الاجتماعية وفرضها وإعادة التفاوض عليها. وعادة ما تكون امتداداً لمساحات تشكلت على يد الأبوية والغيرية الجنسية كإطار قياسي. وبالمثل، فمقاومتنا على الإنترنت هي امتداد لمقاومتنا في مساحات أخرى؛ عامة، شخصية أو ما بينهما."[1]

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعية على تنوعها واختلاف تواتر استخدامنا لها جزءً مهماً من حياتنا اليومية، ويستمر انتشارها بسرعة كبيرة بين كافة الأعمار وفئات المجتمع. بالنظر لهذه التقنيات من منظور نسوي، لابد من الاعتراف أن النساء قد استفدن من الإمكانات العديدة التي يقدمها الإنترنت وعبر التقنيات الجديدة، سواء من حيث الظهور العلني ومشاركة وجهات نظرهنّ وتجاربهنّ وإنتاجهنّ المعرفي كجزء من نضالهن لإنهاء الاستعمار المعرفي أو من حيث الوصول المباشر أو غير المباشر لصناع القرار محلياً ودولياً من خلال حملات المناصرة وغيرها من الأنشطة عبر الإنترنت وكذلك سهلت التكنولوجيا وصولهنّ لمزيد من الفرص الاقتصادية والتطوير المهني، إلا أنهنّ وفي نفس الوقت قد تعرضن ويتعرضنّ للكثير من العنف الإلكتروني وأشكاله المتباينة كإسكات لهنّ و دفعهنّ خارج الفضاء الرقمي العام، وهذا ما هو إلا امتداد للعنف الذي تواجهه النساء في الحياة المادية، لكنه قد يكون في بعض الأحيان أشد خطورة لطبيعة هذا الفضاء الرقمي من حيث قدرة مرتكبيه على التخفي وراء هويات غير حقيقية ولتباين القوانين الناظمة وجديتها على سبيل المثال لا الحصر.[2] علاوة على ذلك، تتلاشى الحدود بين حياتنا المرتبطة بوجودنا على بالإنترنت وحياتنا خارج الإنترنت وتصبح أكثر ضبابية[3]، ويمكن أن تؤدي أشكال العنف المختلفة التي تواجهها النساء في الفضاء الرقمي إلى عواقب وخيمة تتجاوز أنشطتها حدود التواجد في الفضاء الرقمي.

يعتبر العنف الإلكتروني ضدّ المرأة أحد الأشكال المعاصرة للعنف المبني على النوع الاجتماعي [4]، يترك هذا العنف أثراً عميقاً في نفوس النساء المستهدفات ويسهم بشكل مباشر في دفعهنّ خارج أي فضاء عام افتراضي و/ أو فيزيائي، ويساهم في تعميق فجوة اللامساواة بين الجنسين. نتيجة لذلك تتراجع المرأة في ممارسة حقوقها ولا سيما المشاركة في الحياة العامة والسياسية وفي التعبير عن رأيها وأفكارها بحرية. ومع ذلك، لا تقدم الدّول على معالجة قضية العنف الإلكتروني ضدّ المرأة، خصوصاً في سياق الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسان من حيث منع العنف ضدّ المرأة ومكافحته ومعاقبة مرتكبيه.

لا تعتبر المنطقة الناطقة باللغة العربية، بما في ذلك سوريا، استثناءً في هذا الصدد. ففي دراسة نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العام 2020، بينت أنّ التحرّش الإلكتروني من أكثر أنواع العنف

1 المبادئ النسوية للإنترنت، جمعية الاتصالات التقدمية (APC) ٢٠١٦.

2 "More Often Than You Think: Deep-trenched Sexism in the Digital Public Space," Center for Digital Society

3 Nani Jansen Reventlow, " Digital rights are human rights," Medium, December 10, 2017,

4 ينظر هذا التقرير إلى العنف الإلكتروني ضدّ المرأة كشكلٍ من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. وقد أكّدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة في التوصية العامة رقم 35 أنّ العنف المبني على النوع الاجتماعي والموجّه ضدّ المرأة يحدث في السياقات التي تستخدم فيها الوسائط التكنولوجية؛ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة، التوصية العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧)، الفقرة ٢٠.

ضدّ المرأة التي تم الإبلاغ عنها في تسع دول من المنطقة الناطقة باللغة العربية (سوريا لم تكن ضمن نطاق تلك الدراسة) [5]. ووفقًا لمسح أطلقته مؤسسة شبكة الصحفيات السوريات في تشرين الأول لعام 2019، ركز على تجارب الصحفيات والناشطات السوريات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، تبين أن 70٪ من المشاركات (39 مشاركة في ذلك الوقت) قد شهدن زيادة كبيرة في معدل وتواتر الإساءات والتهديدات الجسدية والإلكترونية في السنوات الخمس الماضية لعام 2019. ويأتي الهجوم الإلكتروني على رأس قائمة معظم الهجمات المبلغ عنها (بمعدل 53,8٪)، وتضمن التنمر والإساءة اللفظية، يليه الحرمان من فرص العمل و / أو ظروف عمل سيئة مثل عدم تكافؤ الأجور، والتحيز الجنساني في الترقيات والمزايا الأخرى، إضافة إلى التدخل غير المرغوب به في الحريات الشخصية مثل حق المرأة في اختيار ما ترتديه من ملابس.

في سوريا، وفي ظل السياق السياسي القائم منذ 2011، وما نتج عنه من تطورات من انهيار البنى التحتية والقمع بسبب الحرب التي لاتزال قائمة وحالة الشتات في كل أنحاء العالم، يعتبر الفضاء الإلكتروني لكثير من النساء فضاءً غير آمن، ولبعضهنّ يعتبر فوضي ولا يخضع لأية قواعد أو قوانين وهو غير عادل لإفلات مرتكبي العنف من خلاله من أية محاسبة أو محاكمة. لذلك يركز هذا التقرير على دراسة الواقع الراهن ضمن السياقات التي تواجدت فيها المشاركات. ويعتبر دراسة أولى من نوعها تنظر في نطاق العنف الإلكتروني ضدّ الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان السوريات وآثاره النفسية، الجسدية والمهنية، كما يسلط التقرير الضوء على أنواع العنف الإلكتروني الذي تعرضت له النساء المشاركات في هذه الدراسة والمنصات التي تحدث فيها تلك الهجمات. بُني هذا التقرير على نتائج الاستبيانات، المقابلات والمجموعة المركزة التي أُجريت مع مجموعة من الصحفيات والمدافعات السوريات. ويختتم التقرير بعدد من التوصيات لوسائل الإعلام المحلية، والمؤسسات الدولية العاملة في تطوير وتمكين قطاع الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

5 تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد- 19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، موجز من 9 دول عربية، نتائج أولية 2020.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى المعلومات التي تم جمعها من خلال الأبحاث المكتبية ومراجعات الأدبيات من تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات معنية في رصد العنف ضد النساء في المنطقة بالإضافة لعمل مؤسسة شبكة الصحفيات المكثف على مدار تسع سنوات ضمن قطاع الإعلام والمجتمع المدني السوري، إلى جانب نتائج الاستبيان الإلكتروني والمقابلات ومجموعة النقاش المركزة التي شُكلت من ١٧ صحفيات مستقلات أو يعملن مع مؤسسات إعلامية سورية وإقليمية ومدافعات عن حقوق الإنسان يعملن وينشطن ضمن إطار المجتمع المدني السوري داخل وخارج سوريا.

تمت مشاركة الاستبيان مع ١٢ صحفية وناشطة سورية داخل وخارج سوريا، تراوحت أعمارهن بين ٢٠ ل ٥٠ سنة (كما مبين في الشكل ١). وقد تمّ تصميم الاستبيان انطلاقاً من الثغرات المحدّدة في المعلومات المتعلّقة بالعنف الإلكتروني، ولا سيما العنف الإلكتروني ضد النساء السوريات بغض النظر عن المكان الجغرافي. وإذ لا تتوفّر في الوقت الحالي أية دراسات شاملة تتناول هذه الظاهرة من منظور النساء السوريات، فإنّ الاستبيان المستخدم شكّل وسيلةً أساسيةً في الحصول على البيانات ذات الصلة وفهم وتحليل العنف الإلكتروني من منظور محلي.

ركز الاستبيان على الحصول على وجهات نظر ورأي الصحفيات والمدافعات حول المواضيع التالية:

- تعريف الفضاء الإلكتروني
- أنواع التهديدات والهجمات الرقمية
- سياسات وممارسات المنصات في التعامل مع حالات العنف الإلكتروني
- أهمية السلامة الرقمية وكيفية تحسين السياسات المؤسسية وتدريبات الأمن الرقمي

تضمّن الاستبيان أسئلة مغلقة ومفتوحة، ما أتاح للمستجيبات الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهنّ وتجربتهنّ فيما يتعلق بالجوانب المختلفة للعنف الإلكتروني بشكل حرّ. طُرحت الأسئلة باللغة العربية، وأُدرجت الإجابات بصيغتها الأصلية في النسخة العربية من التقرير.

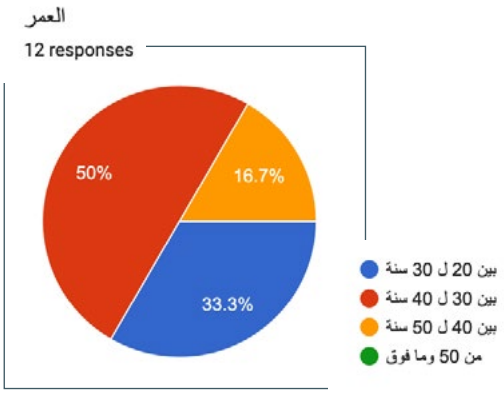

شكل 1

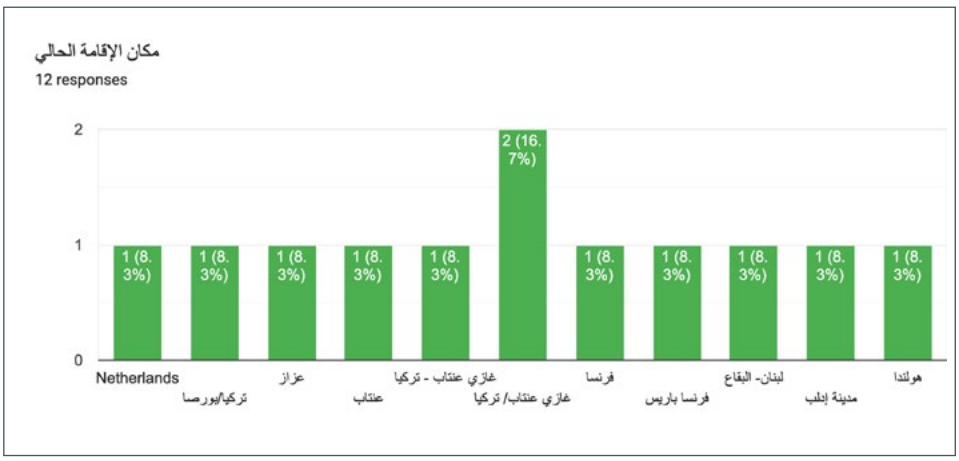

شكل 2.

انطلاقاً من مبدأ السلامة أولًا، لم يتم الإفصاح عن هويات المشاركات، وذلك لحماية سلامتهنّ الشخصية في سياق قد يتعرّضن فيه للاستهداف والاعتداء، من جهات حكومية وغير حكومية، بسبب مشاركتهنّ لتفاصيل في غاية الأهمية حول مرتكبي الانتهاكات وكذلك لفضحهنّ الممارسة القمعية الذكورية التي تمارس عبر الإنترنت بهدف إقصاء وإسكات النساء خاصة الناشطات في الشأن العام.

قدمت المشاركات تعاريفهنّ الخاصة للفضاء الإلكتروني من وجهة نظرهنّ وخبرتهنّ، فيما يلي عرض لبعض تلك التعريفات كما جاءت من المشاركات في الاستبيان:

1 "مجال مفتوح بشكل تام لكل أنواع التواصل غير الملموس إن كان على صعيد العمل أو العلاقات الاجتماعية أو حتى كمنصات تقدم الرأي وبعضها يقود الرأي العام إن كان أفراد أو شخصيات أو حتى كمواد مرئية أو مسموعة ومؤثر بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً على كافة الأصعدة حتى السياسية منها."

2 "فضاء متاح المعلومات وعشوائي ومباح لا خصوصية فيه وتعمه الفوضى، بالإضافة لحتميته في وضعي الحالي فهو وسيلة التواصل الوحيدة مع العالم الذي يهمني."

3 "فضاء متناقض حيث هو فضاء لحرية الرأي والتعبير وكذلك فضاء للتنمر والتشهير، سيما [ضد] النساء."

4 "هو المساحة التي يمكن أن ندخلها من خلال الأجهزة الإلكترونية مثل اللابتوب والموبايل، وتتم فيها عمليات التواصل الإلكتروني، مثل نشر المعلومات والأخبار، وتبادل البريد الإلكتروني والتواصل عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي."

مشاركة تعريف المستجيبات للفضاء الإلكتروني مهم لأنه يحدد الإطار الذي تتفاعل من خلاله الصحفيات والناشطات، والدور الذي يلعبه هذا الفضاء في حياتهن الشخصية والمهنية. كما توضح الإجابات أن الفضاء الرقمي قد يكون للبعض فقط تقنيات ووسيلة للحصول على المعلومات بينما يشكل للبعض الآخر مساحة مهددة لهن ولسلامتهن كونهنّ نساء. العلاقة مع هذا الفضاء متغيرة خاصة للمشاركات في الاستبيان تبعاً للتجارب التي يخضنها من خلاله، ولاسيما بعد الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها المشاركات حيث سقطت أهمية مواقع التواصل الاجتماعية وتم إغلاق الحسابات أو الإبقاء عليها لأسباب مرتبطة بالعمل.

لغرض هذا البحث، نعني بالفضاء الرقمي: الفضاء الذي تصل إليه الصحفيات السوريات والمدافعات عن حقوق الإنسان عبر الإنترنت للعمل والتعبير عن أنفسهنّ وآرائهنّ وللمشاركة في مجموعة من القضايا التي تؤثر على حقوق الإنسان والمصلحة العامة في سوريا. كما أولينا اهتماماً خاصاً لمنصات التواصل الاجتماعية لأنها ليست فقط مفتاح عمل ونشاط الصحفيات والمدافعات السوريات عن حقوق الإنسان، ولكنها أيضاً المكان الذي من المرجح أن يتم استهدافهنّ فيه أكثر من غيرها من المنصات كما سيتم توضيحه في القسم التالي.

العنف الإلكتروني ضد الصحفيات السوريات والمدافعات عن حقوق الإنسان وآثاره

العنف الإلكتروني ضدّ المرأة

تعرف دايتا كاتوراني العنف في الفضاء الرقمي بداية من أن "الإنترنت في شكله الحالي يعد انعكاساً للحياة خارجه، إذ يعكس التهميش الذي تتعرض له بعض الفئات (النساء، وبالأخص ذوات البشرة الملونة، والأشخاص ذوي/ات الهويات الجندرية أو الجنسية غير النمطية، والأشخاص ذوي/ات القدرات الخاصة، وغيرهم/ن من الأقليات). الإنترنت يعكس التمييز بأشكاله... يعكس التصرفات والأفكار السادية... يعكس العنف."[6]

العنف الإلكتروني ضدّ المرأة مشكلة ملحّة ومنتشرة على نطاق واسع وتؤثّر على النساء والفتيات حول العالم. وهو شكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يظهر أو يرتكب من خلال استخدام الإنترنت، ولا سيما مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من المنتديات التفاعلية عبر الإنترنت، ضدّ المرأة لمجرّد كونها امرأة. ويشمل هذا العنف، على سبيل المثال وليس الحصر، التحرّش الإلكتروني، والعدائية والتهديدات عبر الإنترنت، والكراهية الموجهة ضدّ النساء عبر الإنترنت، والعنف من خلال الرسائل النصية (مثلًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر أو فيسبوك) أو الإساءة الجنسية عبر التهديد بنشر الصور، واستخدام المعلومات الشخصية من قبيل العناوين الخاصة لغايات إباحية مزيفة (ملفقة)، إضافة إلى حالات المطاردة الإلكترونية.

ورغم ذلك لا يزال تعريف العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية على الإنترنت ضد المرأة يمثل تحدياً نظراً لأن العديد من أشكال العنف الجديدة هذه تتطور وتتغير باستمرار. وتختلف قوانين الدول التي تتصدى للعنف الإلكتروني وخطاب الكراهية على الإنترنت ضد المرأة والتي تعكس مواقفها بشأن المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة اجتماعياً. تكمن خطورة العنف الرقمي في امتداده للحياة المادية والعكس صحيح، وبالتالي لابد من كسر ثنائية الأونلاين/ الأوفلاين (الرقمي/ المادي) عند الحديث عن العنف خاصة كما سيتم توضيحه في القسم التالي حول الآثار الجسدية والنفسية والمهنية للعنف ضد النساء، خاصة الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان السوريات.

السياق

تتعرض الصحفيات السوريات والمدافعات عن حقوق الإنسان لأشكال مختلفة من الاعتداءات والانتهاكات في الفضاء الرقمي انتقاماً من عملهنّ. وقد ذكرت المشاركات في هذه الدراسة الهجمات الأكثر شيوعاً من حيث الكلام المتحيز جنسياً، واختراق الحسابات، إلى التهديدات بإلحاق الأذى الجسدي وبما في ذلك التهديد بالقتل، استقاء معلومات خاصة بطرق ومن مصادر مختلفة مثل مواقع التواصل الاجتماعي وخرق حسابات ونشر محتواها، وقد قالت 13 مشاركة من أصل 14 مشاركة، إنهن تعرضنّ لهجمات وخطابات متحيزة جنسانياً مرة واحدة على الأقل من قبل، وقالت 9 منهنّ أنه قد سبق اختراق حساباتهنّ، وقالت 8 منهنّ أنهنّ تلقينّ تهديدات بإيذاء جسدي وتهديدات بالقتل. وقد تعرضنّ جميعهنّ لمثل هذه الهجمات والتهديدات أكثر

6 صناعة الإنترنت النسوي، نُشر النص الأصلي باللغة الإنجليزية على موقع مؤسسة AWID في ديسمبر 2017. روشيل جونز

مـن مـرة، وقالـت 11 مشـاركة منهـنّ إنهـنّ تعرضـنّ لهجمـات فـي مناسـبات متعـددة. وقـد اختلفـت مـدة الهجمـات مـن بضـع سـاعات إلـى أيـام وحتـى إلـى عـدة أسـابيع، وفـي بعـض الحـالات تسـتمر الهجمـات لأشـهر أو ببسـاطة لا قـد تنتهـي. وقـد قالـت 3 مشـاركات فـي الاسـتبيان إنّ حمـلات الهجمـات والتهديـدات التـي يواجهنّهـا لاتـزال مسـتمرة.

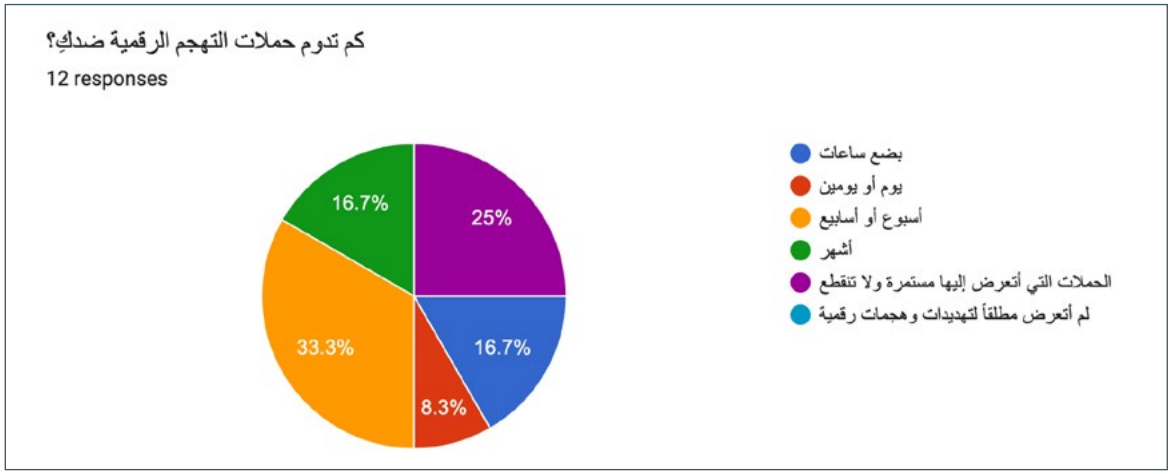

شكل 3

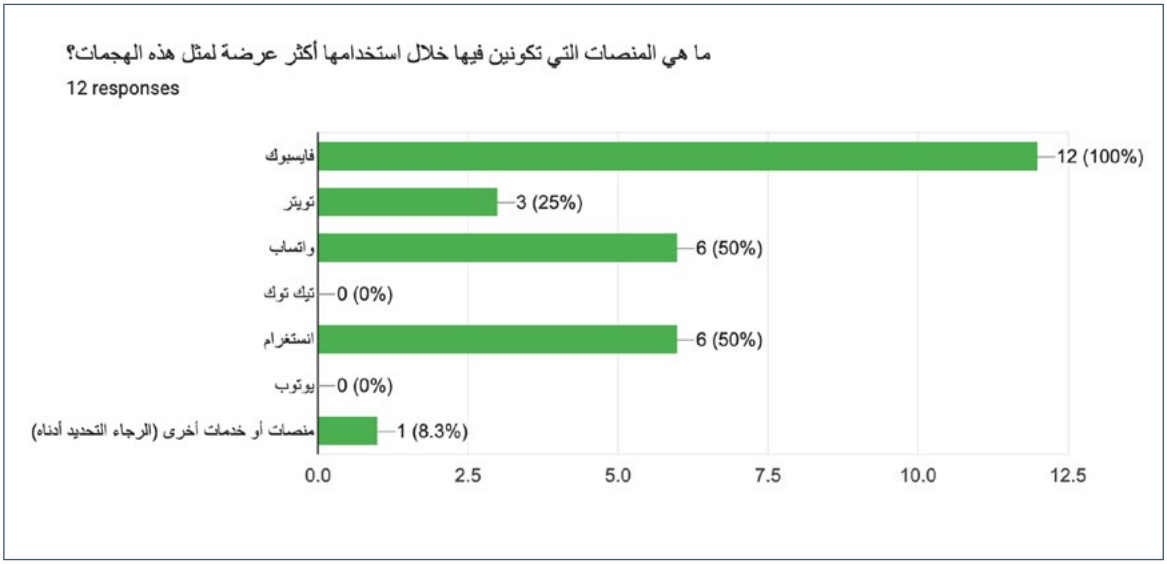

شكل4

تحدث معظم المضايقات والهجمات والانتهاكات على منصات مملوكة لشركة Meta: Facebook و Instagram و Whatsapp و Messenger. وقد ذكرت جميع المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات الأربعة عشر المشاركات في هذه الدراسة أنهنّ تعرضنّ سابقاً للمضايقة والهجوم على Facebook، بينما تم ذكر كل من Whatsapp و Instagram ست مرات. كما تم إدراج Twitter و Telegram و Messenger في القائمة، ولكن بدرجة أقل.

تقول إحدى المشاركات حول تعرضها لحملات تشهير أنها حدثت بسبب:

"حديثي عن تجربتي الإعلامية، مرة بعد نيلي جائزة صحفية، ومرة بعد نشري لفيديو مدينة سراقب عقب تحريرها لساعات من قبل الفصائل المقاتلة، ومرات عدة إذا ما علّقت على أي منشور لأصدقائي أو لأحد ما أشار لي، وكثير من المواقف لا يسعني ذكرها...."

يبدو أن استهداف النساء لا يقتصر فقط على من يعبرن عن آرائهن علانية ولكنه يمتد ليطال من يصلنّ أو يعرفن قضايا فساد، تضيف إحدى المشاركات أنها:

"ذات مرة تعرضت لتشهير فقط لكشفي حقيقة السرقات لأحد الناشطين ورغم عدم نشري عن ذلك، إلا أنه بادر و بدأ بالتشهير بي."

في حين أوضحت مشاركة صحفية أنها اُستهدفت الكترونياً كونها امرأة وإعلامية، تقول:

"تعددت الأسباب في البداية كانت بسبب أني المذيعة الوحيدة في الراديو تعرضت لسب وقذف على الهواء و تشهير حيث ادعى أحدهم أنه زوجي! وأنا لا أعرف شكله. ثم تهديد بالخطف مع بداية الثورة ورسائل تعنيف وسب أيضاً على الهواء. في تركيا عملت مع مجموعة على فيلم عن داعش وتم اختراق حسابي الفايسبوك وتم إرسال رسائل تهديد إلكترونية ورسائل إلى بيتي وتهديدي من الخروج {بمفردي} في هولندا. لم يتوقف موضوع رسائل التهديد وأرسلوا لي رسالتي تهديد وأن مصيري سوف يكون مثل مصير مديري السابق الذي قتل على يد داعش بسبب عمله الصحفي."

تقول إحدى المشاركات عن استهدافها بسبب موقفها السياسي المغاير لعائلتها وبسبب انخراطها بالشأن العام:

"أنا من عائلة ذات موقف سياسي مختلف عن مواقفي، وبالتالي كان يتم غالباً الهجوم ضدي بناء على اتهامات بأنني غير مناسبة لأكون ضمن هذا المجال {المجتمع السوري المعارض}، بسبب مواقف والدي. ويتم ذلك بسرقة ونشر صور شخصية لي أو لعائلتي أو معلومات/ فيديوهات مسروقة من حسابات شخصية لي أو لأحد المقربين/ات. ويتم الهجوم علي وعلى عملي مثلًا حين أظهر في مؤتمرات أو أحداث عامة، أو بالعكس حين يظهر والدي في مقابلات أو أحداث عامة."

ولا يقتصر استهداف النساء بسبب تعبيرهن عن آرائهن أونشاطهن ولكن يتم استهدافهن إذا أعربن عن تضامنهن مع قضية رأي عام علانية، تقول إحدى المشاركات:

" أنا أومن بالتضامن النسائي أو النسوي وفي أكثر من مرة ونتيجة دفاعي عن نساء تعرضن للتنمر عبر منصات التواصل الاجتماعي وجدت نفسي أتعرض أنا الأخرى للتنمر والتشهير وعمل "سكرين شوت " للتعليقات أو المنشورات بهدف التشهير بي."

من المؤكد أن الإنترنت يتيح الاختلاف والتنوع والمرونة عبر الزمان والمكان أكثر من أي وقت مضى، كما أنه خلق فرصاً جديدة للاتصال، والانتماء،

والتعبير، والنشاط، والتضامن العابر للحدود وقدم أدوات ومنصات ضرورية للتنظيم ومواجهة القهر في جميع أنحاء العالم – خاصة في الظروف التي يكون فيها التنظيم على الأرض خطرًا أو غير قانوني أو غير ممكن. وعلى الرغم من الفرص واستراتيجيات التكيف التي يوفرها الإنترنت للحركات النسوية والحقوقية، إلا أن العالم الافتراضي كما قدمنا سلفاً لا يزال امتداداً للكثير من سلبيات الواقع – مثل العنف الإلكتروني – [7] وبالأخص ضد النساء الناشطات في الشأن العام أو اللواتي تتشابك مهنهن بين الشخصي والعام كالصحفيات.

وقد سلط القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، الضوء على المخاطر الخاصة التي تواجه الصحفيات في سياق ممارستهنّ لعملهنّ، وشدد على أهمية اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين عند النظر في التدابير اللازمة لكفالة سلامة الصحفيين والصحفيات، بما في ذلك الفضاء الإلكتروني، بهدف تمكين المرأة من ممارسة الصحافة والبقاء فيها على قدم المساواة مع الرجل مع ضمان أكبر قدر ممكن من السلامة لهنّ، ولكفالة معالجة تجارب الصحفيات وشواغلهنّ بفعالية. كما أدان القرار الاعتداءات على الصحفيات في سياق ممارسة عملهنّ، بما في ذلك التمييز والعنف المبنى على النوع الاجتماعي، والترهيب والمضايقة على شبكة الإنترنت وخارجها.[8]

نوع الاعتداء	عدد الصحفيات والمدافعات اللواتي قلنّ إنهنّ تعرضنّ سابقاً لهذا النوع من الاعتداء
هجمات / خطابات متحيزة جنسانياً	13
خرق حسابات	9
تهديد السلامة البدنية وتهديدات قتل	8
التشهير	5
استقاء معلومات خاصة بطرق ومن مصادر مختلفة مثل مواقع التواصل الاجتماعي وخرق حسابات ونشرها بهدف استهداف الضحية	4
تنمر	1
تهديدات بالخطف والاعتقال	1
ابتزاز	1

شكل 5

7 صناعة الإنترنت النسوي، نُشر النص الأصلي باللغة الإنجليزية على موقع مؤسسة AWID في ديسمبر 2017. روشيل جونز.

8 ا الجمعية العامة للأمم المتحدة، سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب ٢٠١٧، الوثيقة رقم 1.

التأثيرات والضرر الذهني للعنف الرقمي

التأثيرات النفسية والجسدية ووقعها على العمل

يتشابك العالم الافتراضي بالعالم اللافتراضي عند الحديث عن العنف الرقمي ضد النساء، حيث يمتد أثر الهجمات الإلكترونية لتطال حياة الصحفيات والناشطات الجسدية والنفسية. عبرت المشاركات في الاستبيان عن حالتهن الجسدية والنفسية حين تعرضهن لهجوم إلكتروني وأثر ذلك عليهنّ، الخوف هو الشعور الأول الذي يخترق حياتهن الشخصية وحياة من حولهنّ، ويتطور ذلك الشعور طرداً مع اشتداد وطول الهجمات، بحسب المشاركات يسيطر القلق والحزن والاكتئاب والغضب خلال وما بعد الهجوم، كما تتطور تلك المشاعر لأعراض جسدية ملموسة كضيق التنفس، التعب المتواصل، دوار في الرأس يصل لنوبات الصداع الشديد (الشقيقة)، ولا يقف أثر الهجمات الإلكترونية عند هذا الحد فكثافة الأثر النفسي دفعت ببعض الناشطات والصحفيات للقيام برد فعل كالابتعاد عن العمل الصحفي أو الشأن العام، الحذر في كل مكان وعدم القدرة على التنقل بحرية، عدم القدرة على مواصلة نقاش أو حوار حول موضوع عام، الانعزال وعدم التواصل لعدة أشهر وفقدان الثقة، وقد وصل الأمر في بعض الحالات للتفكير بالانتحار.

كما ذكرنا آنفاً، يتداخل الشخصي والمهني والنشاط في الشأن العام، ويصبح الفصل أمراً معقداً خاصة للصحفيات والناشطات، ويمتد الأثر ليصل لحياتهن المهنية في أغلب الأوقات وحريتهنّ في التعبير عن أنفسهن وأفكارهنّ بشكل أساسي بحسب نتائج الاستبيان كما هو موضح في الأسفل. بعض من الآثار المادية للهجمات واستهداف الناشطات الإلكترونية أن بعض المشاركات ممن تعرضن لها توقفنّ عن النشاط للتعافي، تقول إحدى المشاركات " لا يمكنني تقييم الحادثة [الهجوم] ك سلب أو إيجاب أو قياس ما بعدها تماماً، (ففي فترة الهجوم شعرت أنني فقدت مستقبلي المهني تماماً) لكن بعدها نظرتي للأمور تغيرت وتفاعلي مع الأحداث كذلك... فنشاطي توقف لفترة التعافي وبعدها بدأت خطة مختلفة وأصبحت محددة أكثر وأكثر جرأة بالإقدام من ناحية أهدافي وعملي (من الممكن أن يكون خوف بداخلي قد كُسِر)."

ابتعاد النساء عن التفاعل في الشأن العام خاصة في حالة الناشطات والصحفيات يعزى إلى الخوف والقلق الذي يؤثر بشكل مباشر على كيفية التعبير عن معتقداتهنّ وأفكارهنّ، ويؤدي ذلك إلى تخفيف العمل وحماس أقل، أحياناً ركود وخمود وتفاعل أقل أو تعليق العمل لفترة زمنية وحتى إيقاف النشاط الحقوقي العلني {أي عبر الإنترنت} كلياً. في حين وإضافة لكل ذلك تتجنب بعض الصحفيات تغطية بعض المواضيع خلال وما بعد فترة الهجوم. تبدو تلك القرارات وكأنها قرارات حرة تتخذها الصحفيات والناشطات، ولكن تلك القرارات في التخفيف من النشاط في الشأن العام أو تجنب التعليق أو تغطية قضايا معنية ما هي إلا رد فعل نتيجة للضغط عليهنّ والدفع بهنّ خارج الفضاء العام أو حتى "تدمير حياتهنّ" بحسب تعبير إحدى المشاركات، فالأثر البعيد لحملات التشهير والتنمر أو التهديدات التي تتعرض لها المدافعات والصحفيات ماهي إلا بهدف إقصائهن عن الشأن العام.

تُظهر هذه الخسائر والآثار النفسية على العمل والصحة الجسدية كيف أن العنف الرقمي ضد النساء،

وخاصة الناشطات والصحفيات، ما هو إلا عنف ممنهج لإسكاتهن ودفعهن خارج المجال العام - الافتراضي واللافتراضي في هذه الحالة، ومصادرة آرائهنّ في التعبير عن القضايا التي يؤمنّ بها.

تغير السلوك

قادت تلك الهجمات معظم المشاركات في الدراسة إلى تغيير بعض من عاداتهنّ وسلوكهنّ بالتواجد في الفضاء الإلكتروني بسبب الهجوم الذي تعرضنّ له، حيث أصبح استخدامهنّ للمنصات الإلكترونية خاصة منصات التواصل الاجتماعية أخف بكثير من قبل ومقتصراً فقط على الضرورات و البدء في اعتباره فضاءً غير آمنٍ على الإطلاق، ترافق ذلك مع ارتفاع الاحتراز الأمني وممارسة رقابة ذاتية قبل النشر واقتصار النشر للقضايا المرتبطة بالعمل مع استخدم برامج أكثر خصوصية، ولاعتبار أن الهجمات الإلكترونية عادة ما تحدث عبر وسائل التواصل الاجتماعية، أعربت بعض المشاركات أنهن لم يعدن يعطين منصات التواصل الاجتماعية نفس الجدية والأهمية بما في ذلك ما يتم تداوله، بعضهن قمن بإلغاء أو إغلاق حساباتهنّ على مواقع التواصل الاجتماعي وتغيير مكان السكن وعدم الخروج من المنزل كثيراً. كما شاركت إحدى الناشطات أن نشاطها في مجال المناصرة والتطوع في الحملات أصبح أقل بكثير، وعادة ما تحاول العمل عن بعد ومن خلف الكواليس، حيث لم تعد تشعر بالأمان للتعبير عن رأيها بصراحة ووضوح في الفضاء الإلكتروني.

تقول إحدى المشاركات حول تغييرها لسلوكها حين:

"التعليق على القضايا غير المقبولة مجتمعياً دوماً اضطر للتلاعب بالألفاظ والمواربة حول ما أريد قوله، ويتعلق هذا أيضاً بطبيعة عملي وتواجد فريق لي على الأرض، قد تتعرض سلامته للخطر في حال تجاوزت أي خطوط حمراء يضعها المجتمع في سوريا."

تقول إحدى المشاركات حول علاقتها بالفضاء الإلكتروني بعد تعرضها للهجوم:

" [...] هذه الهجمات جعلتني أكره الشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل لما تحمله من نفاق خاصة من الوسط الإعلامي المحيط بي وكثير من الإعلاميات على رأس ذلك الأمر، كانوا هم المهاجم الأول المندفع كثيراً للأسف، لكن لست مصدومة من أحد لأن الإنسان العاقل يميّز بين صديقه وعدوه والمواقف هي الحاسمة."

يستمر الشعور بالتهديد والخوف من الفضاء الإلكتروني حتى وإن لم تتعرض الناشطة مباشرة للعنف وبحسب بعض المشاركات الخوف من الاختفاء، الاغتصاب خلال الاعتقال أو أن يتم تعقبها وتصوير حياتها الشخصية والحميمة، في حين أن استمرار الشعور بالاستهداف بحسب إحدى الصحفيات رافقها بل حتى أنه أصبح سيناريو متخيل ومتكرر بحسب قولها « أتخيل دائماً أنهم سوف يغتالوني مثلما اغتالوا مديري السابق وبالرصاص مثله تماماً."

نتيجة لهذه التجارب خلصنا لنتيجة أن الأذى الذي يسببه العنف الإلكتروني يتقاطع مع الأذى الجسدي والنفسي ويكون مسبباً له في كثير من الحالات. بعض التجارب السيئة قادت الناشطات والصحفيات لإعادة التفكير بالخصوصية والحق في خصوصية المعلومات الشخصية والمحادثات الحميمية وغير الحميمية وعدم المساهمة في جعل هذه التفاصيل سهلة الاختراق كإجراء وقائي لتفادي الخطر الذي يتبع ذلك الأمر من مخاطر. الوعي بحسب بعض المشاركات ليس كافياً، لأن الأمن الرقمي يعتبر

"رفاهية" أو مخصصاً فقط لمن يعملون/ن في مجالات كالصحافة أو "لطبقات نخبوية" نوعاً ما، ولكن العنف الإلكتروني يطال الجميع وخاصة النساء كأداة قمع لهنّ ودفعهنّ خارج المجال العام الواقعي والافتراضي بدليل أن نشر صور النساء بشكل مسيء أو معلومات تخص العمل أو الحياة الشخصية يطال النساء أكثر من الرجال[9].

في وقتنا الحاضر وخاصة خلال جائحة كورونا، يرتبط الأمان الرقمي بالسلامة والرفاه النفسي أكثر من أي وقت مضى، لأن أغلب الأعمال انتقلت للعمل عن بعد ومن المنزل ومن هنا بات الأمن الرقمي ضرورة. فالتهديد الرقمي لا يقل تأثيراً عن التهديد الفيزيائي خاصة ونحن نعيش في عالم تتواجد فيه التكنولوجيا الرقمية بكل تفاصيل حياتنا اليومية. فالخط الفاصل بين الشخصي والمهني بات متداخلًا لدرجة كبيرة، وأصبح الأمان الشخصي والقدرة على ممارسة النشاطات اليومية متداخلة مع النشاطات المرتبطة بالعمل، كما هو الحال على سبيل المثال في وضع الصحفيات في مجال الإعلام المرئي تحديداً، حيث تشارك العديد منهن صورها الشخصية والتقارير التي أنجزتها على مواقع التواصل الاجتماعية كنوع من الترويج المهني للعمل التي تقوم به. وقد أشارت العديد منهنّ كخلاصة أنه لا يوجد سلامة ورفاه نفسي في عمل النساء في المجال الصحفي، وللصحفيات داخل سوريا خاصة حيث أن الوضع السياسي والأمني أكثر تعقيداً حين يصبح التعبيرعن أي رأي حول أي انتهاك لسلطات الأمر الواقع مهدداً للحياة.

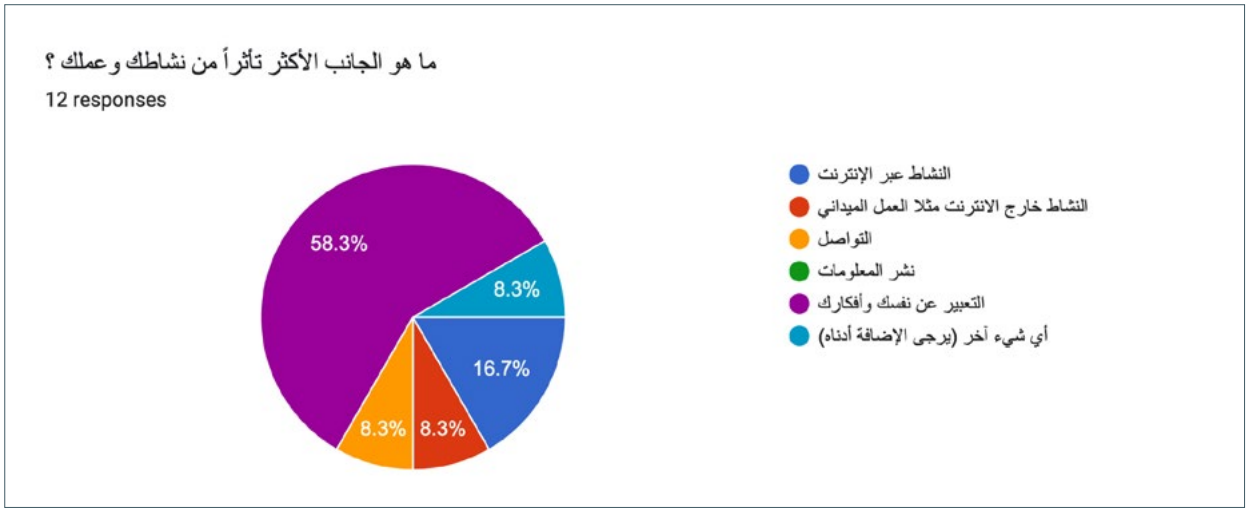

شكل 6

9 "Non-Consensual Intimate Images: How can Digital Security help?" betterplace LAB.

المنصات: الاستجابات وأوجه القصور

بشكل عام، انتقدت المشاركات في الدراسة كيفية استجابة المنصات للمحتوى الذي يستهدفهنّ أو يهاجمهنّ. وقد وصفت إحدى الصحفيات اللواتي تغطينّ حقوق الإنسان وحقوق المرأة استجابات المنصات بأنها "غير جيدة وغير منصفة وغير مدافعة عن حقوق النساء والصحفيات". وقالت صحفية أخرى ومدافعة عن حقوق اللاجئين/ات أن المنصات "لا أساليب حماية حقيقية لديها". وقد تم الإشارة إلى فيسبوك، على وجه الخصوص، وقد ظهر كمنصة إشكالية.

يمكن أن يُعزى بروز خدمات فيسبوك باعتبارها المنصات التي تواجه فيها الصحفيات السوريات والمدافعات عن حقوق الإنسان أكبر قدر من المضايقات والاعتداءات إلى قاعدة مستخدميها/اتها الكبيرة بين السوريين/ات داخل البلاد وفي الشتات. وفقًا لبيانات حركة مرور Alexa، كان فيسبوك من بين مواقع التواصل الاجتماعي التي تمت زيارتها على نطاق واسع في سوريا في كانون الأول / ديسمبر 2020[10]. وقد سبقه موقع يوتيوب وتبعه تلغرام. وجد تقرير نشرته REACH، وهي مبادرة مشتركة لمنظمتين دوليتين غير حكوميتين - ACTED و IMPACT - وبرنامج تطبيقات الأقمار الصناعية التشغيلية للأمم المتحدة (UNOSAT)، في سبتمبر 2015 أن استخدام التطبيقات كان "سائداً" بين السوريين والسوريات في الأردن ولبنان وتركيا والعراق: «واتساب كان التطبيق الأكثر استخداماً للتواصل مع الأشخاص خارج سوريا، متبوعاً بالترتيب الأكثر شيوعاً، بالمكالمات الصوتية التقليدية وفيسبوك.»[11] ومع ذلك، فإن قاعدة مستخدمي/ات فيسبوك الكبيرة ليست التفسير الوحيد، وأشارت المشاركات في الاستطلاع إلى أن سياسات الشركة وممارساتها تفشل في حمايتهنّ ومنع انتشار المحتوى الضار (المحتوى التشهيري على سبيل المثال).

المصالح التجارية تحديداً تلعب دوراً بارزاً، إحدى الصحفيات أشارت إلى أن استجابة فيسبوك لتقارير تبلغ عن حسابات مارست الاعتداء والتحرش، تعتمد إلى حد كبير على قاعدة أتباع هذه الحسابات ومدى نشاطها:

> عندما نبلغ عن إنتهاك خصوصية، أو إزعاج ونكون مثلًا عشرة أشخاص من نقوم بالتبليغ، يكون هناك تجاوب سريع خاصة إذا كان الحساب ضعيفاً. هذه النقطة يكون لها علاقة بعدد أصدقاء ومشاركات الحساب وما إلى ذلك. على حسب قوة الحساب الذي نبلغ عنه تكون سرعة التجاوب. بالنسبة للحسابات الضعيفة ذات الأسماء المستعارة والمتورطة في الإساءة، يكون التعامل سريعاً. لكن عندما تكون حسابات حقيقية تقوم بالإساءة... فهذه الإبلاغ عنها لا يؤدي إلى نتائج... ربما لا يأخذون التبليغات على محمل الجد، ربما العدد والتعامل مع الأرقام أكثر من التعامل مع المحتوى الحقيقي. الآليات التكنولوجية التي تتم المراجعات عبرها ربما فيها خلل."

في الواقع، وجدت الأبحاث والدراسات السابقة أن

10 Simon Kemp, "Digital 2021: Syria," February 12, 2021.

11 "Area of Origin - Communication Channels and Social media Report," ReliefWeb, September 2015, .

منصات وسائل التواصل الاجتماعي وخوارزمياتها مصممة لتشجيع زيادة تفاعل المستخدمين/ات وذلك لأغراض تجارية، بعبارة أخرى، الأرقام مهمة. وقد أشار تقرير من منظمة الحقوق الرقمية لعام 2020، أنه " بينما يمكن لهذه الخوارزميات تحسين تجربة المستخدم، فإن هدفها النهائي هو تحقيق أرباح للشركات عن طريق الحفاظ على تفاعل المستخدمين، وعرض المزيد من الإعلانات عليهم، وجمع المزيد من البيانات حولهم - وهي البيانات التي تُستخدم بعد ذلك لتحسين الاستهداف الإعلاني بآلية تتكرر إلى ما لا نهاية."[12] نتيجة لذلك، فإن المنشورات التي تولد الكثير من المشاركات - سواء كانت إيجابية أو سلبية - لمضايقة مدافعة عن حقوق الإنسان أو صحفية قد لا يتم منحها الأولوية للمراجعة بواسطة خوارزميات المنصة لمجرد أنها مصممة لإبقاء المستخدمين/ات على المنصة ليقوموا/ن بالمزيد من النقر والتعليق والمشاركة.

بالإضافة إلى ذلك، يُسلط الضوء حالياً على إشراف المنصات على المحتوى الضار المكتوب باللغة العربية. إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان وصفته بأنه "قليل للغاية وغالباً غير مجدي" وأوضحت:

> "مؤخراً خلال السنة الأخيرة في سورية وعلى مستوى المنطقة {العربية} بات هناك شيطنة واضحة للنسويات والنسوية كمفهوم، وكان هناك منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تهدد حياة أو تبتز أو تشهر بناشطات... عندما يكون المحتوى بالعربية، تجاوب المنصات مع هذا النوع من المنشورات يكون بسرعة غير كافية أو لا يتم التجاوب لأنه لا يتم رؤيتها على أنها تهديد أو خطاب كراهية، خاصة في المحتوى العربي."

إشراف منصات التواصل الاجتماعي على المحتوى باللغات المستعملة خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، بما في ذلك اللغة العربية الفصحى الحديثة واللهجات العربية الدارجة، يقع تحت التدقيق المتزايد[13].

في عام 2018، كشف تقرير صادر عن صحيفة نيويورك تايمز أن فيسبوك أوكل مهمة الإشراف على محتواه لشركات أخرى "توظف غالباً عاملين/ات من غير ذوي المؤهلات" يقومون " في بعض الأحيان" بالاعتماد على ترجمة غوغل غير الموثوق بها لاتخاذ قرارات حول حفظ أو إزالة مشاركات بلغات لا يفهمونها. وفقًا للمصدر نفسه، فإن إرشادات الإشراف على المحتوى التي يرجع إليها هؤلاء العمال/العاملات هي "مجرد خليط من القواعد التي وضعتها أجزاء مختلفة من الشركة"، وتتألف من عروض تقديمية (PowerPoint) وجداول بيانات (Excel)[14].

في المنطقة الناطقة باللغة العربية، وثقت مجموعات حقوق الإنسان ودعاة حرية التعبير عدة حالات توضح كيف أن المنصات غالبًا ما تفشل في فهم السياق والثقافات واللغات واللهجات في المنطقة العربية عند اتخاذ قرارات متعلقة بالإشراف على المحتوى، مما أدى إلى إزالة خطاب يحق لأصحابه وفق معايير حقوق الإنسان الدولية[15]، في حين أن المضايقات وخطاب الكراهية لا يزال على الإنترنت.

12 Nathalie Maréchal and Ellery Roberts Biddle, "It's Not Just the Content, It's the Business Model: Democracy's Online Speech Challenge," New America, March 17, 2020.

13 Isabel Debre and Fares Karam, "Facebook's language gaps weaken screening of hate, terrorism," AP News, October 25, 2021, .

14 Max Fisher, "Inside Facebook's Secret Rulebook for Global Political Speech," New york Times, December 27, 2018

15 Abed Kataya, "Facebook's Moderation 'Mistakes' Silence Palestinian Voices," Social Media Exchange, September 21, 2021,.

كما قالت مدافعة سورية عن حقوق الإنسان جرت مقابلتها ضمن هذه الدراسة حول إشراف فيسبوك على المحتوى السوري:

"بالرغم من كل الجهود ووجود فريق عربي لمتابعة هذه الأمور، لكن إما أن يكون السياق لم يفهم فيتم حذف منشورات فهمها الفريق خارج سياقها أو بالعكس، لا يتم التعامل مع المنشورات التي يجب أن يتم حذفها أو الحسابات التي تخترق أو تزور أو تنتحل شخصية مدافعة {عن حقوق الإنسان} بنفس السرعة."

تعزو كل من مهسا الإمرداني ومنى السواح من معهد أكسفورد للإنترنت هذه الإخفاقات إلى تحيز المنصة سلبياً تجاه المنطقة. في ورقة بعنوان "الاستشراق الرقمي: #SaveSheikhJarrah واعتدال المحتوى العربي «، بينت الباحثتان "أن منصات التواصل الاجتماعي تستخدم تدابير تمييزية وغير عادلة تجاه المحتوى من العالم العربي. ولقد سلطتا الضوء بشكل خاص على أوجه القصور والهيكل التنظيمي لمنصة Facebook في المنطقة، حيث يوجد لدولة الاحتلال الإسرائيلي رئيس السياسة العامة الخاص بها، بينما نجد أن "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من الاختلافات اللغوية والدينية والثقافية الشاسعة، يتم تجميعها تحت نظام إدارة واحد."[16]

علاوة على ذلك، فإن الإشراف الآلي على المحتوى يولد إشكاليات. تعتمد المنصات بشكل متزايد على الأدوات الآلية لتنظيم زخم المحتوى الذي ينشره المستخدمون/ات يومياً، ما يسمح لها بإزالة المحتوى المخالف (أو المشتبه بمخالفته) بشكل أسرع من الاعتماد بشكل حصري أو جزئي على مشرفين/ات بشر. وقد زاد وباء كوفيد 19 من تسارع الاعتماد على الأدوات الآلية حينما أرسلت الشركات المشرفين/ات البشر إلى منازلهم/ن، في وقت زاد فيه التضليل[17] وخطاب الكراهية[18].

في الوقت الذي يمكن أن تكون الأدوات الآلية فعالة في اكتشاف مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (CSAM) وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، تقل الدقة مع المحتوى الذي يتطلب فهم السياق (الاجتماعي والسياسي والثقافي وما إلى ذلك) والفروق الدقيقة في اللغة مثل خطاب الكراهية والتحرش.

بحسب بحث بعنوان "كل شيء باعتدال: تحليل لكيفية استخدام منصات الإنترنت للذكاء الاصطناعي للإشراف على المحتوى الذي ينشئه المستخدم» نشره معهد التكنولوجيا المفتوحة التابع لمؤسسة أمريكا الجديدة، فإن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال CSAM وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، يتوفر منها كميات كبيرة يمكن من خلالها تدريب الأدوات الآلية وتوضيح معايير تحديد ما يندرج ضمن هذه الفئات. لكن في حالة محتوى مثل المحتوى المتطرف وخطاب الكراهية، هناك مجموعة من الاختلافات الدقيقة في الكلام الخاصة بمجموعات ومناطق مختلفة، ومعرفة سياق هذا المحتوى يمكن أن يكون حاسماً في فهم ما إذا كان يجب إزالته أم لا. نتيجة لذلك، فإن تطوير قواعد بيانات شاملة لهذه الفئات من المحتوى يمثل تحدياً، وتطوير وتفعيل أداة يمكن تطبيقها بشكل موثوق عبر مجموعات

16 Mahsa Alimardani and Mona Elswah, Digital Orientalism: #SaveSheikhJarrah and Arabic Content Moderation, POMEPS Studies 43: Digital Activism and Authoritarian Adaptation in the Middle East , August 2021, https://pomeps.org/digital-orientalism-savesheikhjarrah-and-arabic-content-moderation

17 Tom Lymn, ''The use of algorithms in the content moderation process,'' Centre for Data Ethics and Innovation Blog, August 5, 2021.

18 Eoghan Macguire, ''Anti-Asian hate continues to spread online amid COVID-19 pandemic'', Aljazeera, April 5, 2020.

ومناطق مختلفة وأنواع فرعية من اللهجات هو أيضاً في غاية الصعوبة."[19]

تزداد صعوبة الإشراف على محتوى بهذا التعقيد مع اللغة العربية، نظراً للهجات المتعددة التي يتم التحدث بها في أنحاء المنطقة، ونظراً للقدرات المحدودة للأدوات الآلية عند استعمالها للإشراف على المحتوى المعقد في لغات أخرى غير الإنجليزية. نتيجة لذلك، من المحتمل جداً أن تكون الأدوات الآلية غير دقيقة في قراراتها عند تطبيقها على المحتوى باللغة العربية (ولهجات المنطقة المختلفة) مقارنةً باللغة الإنجليزية، مما يؤدي إلى إزالة المحتوى أو الكلام الذي يجب أن يظل على الإنترنت بينما تبقى التحرشات وخطاب الكراهية وغير ذلك من المحتويات الضارة على الإنترنت. يمكن أن يؤدي عدم وجود رقابة من قبل الوسطاء البشر ممن يمكنهم/ن فهم سياق القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم المشكلة[20].

إحدى الناشطات والصحفيات التي تعمل على قضايا العنف الجنسي أشارت إلى التناقضات في تعديل المحتوى المدعوم بالذكاء الاصطناعي على فيسبوك:

"عندما يسب أحدهم الدين فورا يأتي عليه تبليغ ويحذف، لكن عندما تتعرض إمرأة للعنف لا يهتمون كثيراً أو أن خوارزميات الفيسبوك ليست حساسة كثيراً."

وفي حالة أخرى، برز فشل الخوارزميات في الإشراف على المحتوى فيما يتعلق بالسياق السوري، في عام 2017، عندما كشف يوتيوب عن تكنولوجيا جديدة من الذكاء الاصطناعي لكشف وإزالة ‹المحتوى المتطرف أو الجارح" في إطار جهودها لقمع المحتوى الذي ينشره تنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى، تم أيضاً حذف آلاف مقاطع الفيديو التي توثق جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال الحرب السورية[21]. وقد أوضح موقع يوتيوب أن "ذلك كان عن طريق الخطأ."

فيما يتعلق بذلك، شددت المشاركات على ضرورة أن تكون المنصات أكثر استجابة وأكثر صرامة في التعامل مع المنشورات والحسابات - لا سيما الحسابات المزيفة - التي تستهدفهنّ وتضايقهنّ وغيرهنّ من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات السوريات.

"من الضروري أن يوجد أشخاص سوريين/ات على تواصل مع الصحفيات أو المدافعات والمؤسسات المعنية بهن لخلق استجابة أعلى عند الإبلاغ عن أي انتهاك إلكتروني" كما أخبرتنا صحفية تغطي قضايا نسوية وإنسانية.

بينما قالت ناشطة نسوية وسياسية:

"يجب أن توجد فرق ولجان مختصة تعرف اللغة واللهجات المختلفة، وتفهم السياق، ولديها صلاحية التصرف بسرعة وغلق الحسابات المرتكبة للانتهاك. أغلب قواعد السلوك للمنصات غير سياقية وغير عملية فيما يتعلق بأمن وسلامة الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة."

19 Spandana Singh, Everything in Moderation. An Analysis of How Internet Platforms Are Using Artificial Intelligence to Moderate User-Generated Content," New America, July 22, 2019.

20 Spandana Singh and Eliza Campbell, "The Flaws in the Content Moderation System: The Middle East Case Study," New America, November 17, 2020,.

21 Alex MacDonald, "YouTube admits 'wrong call' over deletion of Syrian war crime videos," Middle East Eye, December 26, 2017.

تدابير وتدريبات السلامة الرقمية

اعتماد سياسات وتدابير السلامة الرقمية على المستوى المؤسساتي يمكن أن يساعد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات على حماية أنفسهنّ وسلامتهنّ بشكل أفضل في الفضاء الرقمي. ومع ذلك، فإن هذه التدابير إما غير موجودة أو غير كافية عند وجودها.

قالت معظم المستجيبات (7 من 14) أنهن يعملن في منظمات أو مؤسسات إعلامية تتبنى تدابير تتعلق بالسلامة الرقمية، بينما ذكرت 4 مشاركات أنه لا توجد مثل هذه التدابير في المؤسسات التي يعملن بها حالياً أو عملنّ معها في الماضي.

يختلف نطاق السياسات والتدابير المعتمدة باختلاف المنظمة، ولكنها بشكل عام تتناول استخدام التطبيقات والخدمات التي تعتبر آمنة مثل أدوات الاتصال، والحفاظ على المعلومات وأمنها، ومشاركة المعلومات، وسلامة رسائل البريد الإلكتروني والحسابات، وكيفية اكتشاف والتعامل مع الروابط المشبوهة والإبلاغ عن حوادث القرصنة وفقدان الأجهزة.

وصفت غالبية من يعملن أو عملن سابقاً في مؤسسات أو منظمات ذات سياسات أمن رقمية تلك التدابير بأنها محدودة وينبغي تحسينها. قالت إحدى المدافعات عن حقوق المرأة مقيمة في فرنسا:

"نقوم بتدريبات دورية حول الأمن الرقمي وحاولنا تطوير سياسات الحماية الرقمية لدينا ووسائل تواصلنا لكنها مازلت رغم ذلك قاصرة عن تلبية الاحتياج الموجود".

وقالت مدافعة أخرى عن حقوق الإنسان مقيمة في تركيا أن الإجراءات والسياسات:

"يمكن تحسينها بربطها بخطوات عملية وممكنة في المؤسسة خاصة ما يتعلق بالتواصل مع الشركاء والأفراد داخل سوريا."

ومع ذلك، فإن التدابير والسياسات في حد ذاتها، مهما كانت شاملة وقوية، ليست كافية. تعد مساحات العمل والنشاط الآمنة عنصراً أساسياً في حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات في الفضاء الرقمي. وأضافت إحدى المشاركات:

"عملت سابقاً في إحدى المؤسسات حيث لم أكن أستطيع وصل موبايلي على شبكة الإنترنت الواي فاي للمؤسسة حتى لا يتم اختراق جهازي و التلصص على معلوماتي الشخصية من قبل المؤسسة - ربما بدافع الفضول - من قبل أحد المسؤولين.»

وقالت صحفية أخرى قابلناها أنها تعرضت للابتزاز في مكان العمل من قبل إدارة المؤسسة الإعلامية التي كانت تعمل بها بسبب خلافات متعلقة بالعمل. استخدمت الإدارة شبكة الإنترنت في العمل للوصول إلى محادثاتها الشخصية وصورها، واستخدمتها لاحقاً لابتزازها وتهديدها. في رأيها، يمكن أن تساعد زيادة عدد النساء في المؤسسات الإعلامية في خلق مساحات أكثر أماناً للنساء. قالت

"ينبغي أيضاً أن نشجع النساء على دراسة تكنولوجيا المعلومات و المجالات المشابهة حتى يكنّ أيضا موجودات لتشكيل حماية أكبر في هذه الأماكن."

وأضافت أنها ترى التوعية بالسلامة الرقمية أيضا قضية مفتاحية:

"أنا على يقين بأن أحد الأسباب التي سمحت لهم

بالاختراق هو جهلي بكيفية حماية سلامتي ونفسي. لو كان لدي علم بأنه يمكنهم بسهولة الدخول {إلى حساباتي}، ما كنت استخدمت شبكة الإنترنت الخاصة بالعمل من البداية."

هـذا الوعـي ضـروري بشـكل خـاص للمدافعـات عـن حقـوق الإنسـان والصحفيـات المسـتقلات اللاتـي لا يسـتطعن الاسـتفادة مـن الدعـم والسياسـات والتدابيـر المؤسسـاتية. إحـدى الصحفيـات المسـتقلات التـي تغطـي انتهـاكات الحقـوق قالـت:

"كوني أعمل بشكل حر لا معلومات تفصيلية لدي. لا أعلم كيف يمكن ضمان الأمن الرقمي للصحفيات المستقلات، ربما يجب أخذ هذه الفكرة بعين الاعتبار." صحفية مستقلة أخرى تغطي حقوق المرأة والطفل قالت: "حالياً أنا صحفية مستقلة، أقوم بحضور تدريبات خاصة بالأمن الرقمي ممكن أن تساهم في حمايتي رقمياً قدر المستطاع."

معظـم المشـاركات فـي الدراسـة (10 مـن أصـل 14) قلـنّ أنهـن شـاركن سـابقاً بتدريبـات أمـن رقمـي. بعـض المواضيـع التـي ركـزت التدريبـات عليهـا تضمنـت اسـتخدام الشـبكات الافتراضيـة الخاصـة VPN وأمـان الحسـاب وكلمـات المـرور القويـة، وأمـان الجهـاز والتصيّـد الاحتيالـي. فـي حيـن رأت المشـاركات عمومـاً أن التدريبـات التـي حضرنهـا كانـت مفيـدة، وجـدت بعضهـن صعوبـة فـي وضـع مـا تعلمنـه موضـع التنفيـذ. فـي هـذا الصـدد، قالـت ناشـطة نسـوية ومدافعـة عـن حقـوق المـرأة:

" المشكلة هي بالالتزام بالتعليمات غير المرنة التي تفرض عليك للحماية."

فـي حيـن أن صحفيـة ومدافعـة أخـرى عـن حقـوق المـرأة قالـت:

"كنت مهتمة أثناء التدريب، ولكن بعده شعرت أنه من الصعب {تطبيق ما تعلمناه}"، وأضافت أن "العمل على العامل النفسي" لتحسين هذه التدريبات يمكن أن يجعلها أكثر فاعلية ويقنع الناس بتنفيذ ما تعلموه، "المسألة لا تقتصر على الأمور التقنية فحسب، على المشاركات الاقتناع بأن ما يوجد على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهن مهم ويجب ألا يتمكن أي شخص من الوصول إليه. ربما كجزء من هذه التدريبات، يجب أن تكون هناك مناقشات حول أهمية الأمن الرقمي. على سبيل المثال، أنا ذهبت إلى التدريب لأن الراديو{الذي كنت أعمل لديه} أرادني أن أحضره، لكن لم يحاول أحد في ذلك الوقت إقناعي أو أن يناقش معي أهمية هذه التدريبات."

وقـد اتفقـت أخريـات علـى أن هنـاك جوانـب فـي تدريبات الأمـن الرقمـي يمكـن تحسـينها، بمـا فـي ذلك "تبسيطها وعدم جعلها معقدة، وتزويد الصحفيات بالبرامج التي تحميهن مباشرة وتعليمهن كيفية استخدام هذه البرامج".

ففـي إحـدى المقابـلات قالـت ناشـطة نسـوية ومدافعة عـن حقـوق الإنسـان أنه :

"يجب أن تستند تدريبات الأمن الرقمي على احتياجات المنظمات وعملها ويجب أن لا تكون نفس الدورات التدريبية تعطى لجميع المنظمات لأن الاتصالات والاحتياجات الأمنية الرقمية تختلف على أساس العمل والتواصل مع الشركاء والمجتمعات المحلية."

تتوافـق هـذه الـردود مـع نتائـج دراسـة سـابقة أجرتهـا مؤسسـة هيفـوس حـول "القمـع العابـر للحـدود والتهديـدات الرقميـة ضـد النشـطاء المنفييـن مـن مصـر وسـوريا وإيـران"[22]، والتـي وصفـت "تأثيـر

22 Marcus Michaelsen, "Silencing Across Borders. Transnational Repression and Digital Threats Against Exiled Activists from Egypt, Syria, and Iran," Hivos,

الأنشطة التدريبية المفردة" بأنه "محدود" وأن "الدورات التدريبية تُعرّف النشطاء بمفاهيم الحماية الأساسية وأدواتها، لكنها غالباً ما تفشل في تحفيز تغيير أكثر جوهرية في السلوك والممارسات الأمنية الفعلية. حتى أنها في بعض الأحيان قد تخاطر بإرباك المشاركين/ات أو حتى إخافتهن/م. لذلك من الضروري استكشاف أشكال إضافية لبناء القدرات والتعليم. يمكن أن تساعد أنشطة المتابعة للتدريبات السابقة في تعزيز المعرفة المكتسبة وتوضيح الأسئلة التي قد تكون ظهرت خلال المرحلة الأولى من الممارسة. الأفضل من ذلك أيضاً هو الإشراف والشراكات طويلة الأمد لمساعدة المنظمات على تطوير منهجها التنظيمي الخاص بأمن معلوماتها، وتقديم المشورة المستمرة المناسبة لسياق كل مؤسسة، والاستجابة للتهديدات الجديدة أو المتغيرة."

في النهاية، و بالتركيز على أحد الجوانب التي سعينا لاستكشافها في هذا التقرير وهو الارتباط بين السلامة الرقمية والسلامة والرفاه في الحياة عامة، وكما ذكرنا في الفصول السابقة، فإن العنف والمضايقات والاعتداءات عبر الإنترنت لها تبعات واسعة النطاق على الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، مما يؤثر على عملهن وحياتهن الشخصية وسلامتهن العقلية، ويعرض سلامتهن و سيادتهن على خياراتهن الجسدية للخطر. سألنا المشاركات في الاستطلاع عما إذا كان ينبغي تضمين السلامة الجسدية في تدريبات الأمن الرقمي. وافقت إحدى عشرة مستجيبة على ذلك وإحدى المستجيبات لم ترد على السؤال.

وقد وصفت المستجيبات السلامة الرقمية والجسدية بأنها "حلقات متصلة ببعضها البعض" و "مرتبطة بشدة" و "لا يمكن في هذا العصر فصمها عن بعض" سبب امتداد آثار العنف في الفضاء الرقمي على الحياة خارجه. وقالت صحافية وناشطة مجتمع مدني مستقلة:

" الفضاء الرقمي لم يعد مكاناً منعزلًا عن حياتنا المحسوسة بل أصبحت النتائج و التأثيرات متبادلة بينهما."

في حين علقت مدافعة عن حقوق المرأة وناشطة نسوية قائلة:

"هناك العديد من حملات التشهير والتهديد وغيرها للمدافعات والصحفيات التي انتهت بإقصائهن عن الحياة العامة او بتغير سكنهن أو بتهديدهن بالاغتصاب أو باستغلالهن جنسياً، أي ما يبدأ الآن ضمن الفضاء الإلكتروني لا يبقى محصوراً ضمنه، فهو ينتقل لحياتنا الفيزيائية."

وأضافت مدافعة أخرى عن حقوق الإنسان:

"غالباً ما يكون للهجمات الإلكترونية نتائج وآثار على السلامة خارج الفضاء الرقمي، مثل الصدمات النفسية أو تهديد الحياة أو الاعتداء، الضرب والتعرض للناشطات في الشوارع والأماكن العامة."

توصيات

للمؤسسات المعنية بتقديم دعم بالأمن الرقمي

- رفع الوعي حول أهمية الأمن الرقمي وكسر الثقافة السائدة بأن الأمن الرقمي رفاهية أو فقط لمن يعملون/ن في مجالات كالصحافة أو لطبقات نخبوية نوعاً ما.
- الابتعاد عن تعقيد المواد التدريبية المرتبطة بالأمن الرقمي وأسلوب تقديم هذه التدريبات، وتبسيطها مع التركيز على الجوانب والخطوات العملية لتسهيل تبنيها من قبل المعنيات والمعنيين.
- تقديم تدريبات أمن رقمي بشكل دوري وأن تكون التدريبات مترافقة بفترات متابعة.
- تقديم تدريبات تستهدف كل منظمة على حدة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل مجموعة، المخاطر التي تواجهها وكذلك مستوى الاهتمام واستخدام التكنولوجيا.
- تزويد المؤسسات والأفراد بنسخ أصلية من البرامج والتطبيقات والبرمجيات التي يتم تدريب الأفراد عليها خلال التدريبات.

للمؤسسات المعنية بدعم الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان

- الانتباه للضرر المادي بالإضافة للضرر الصحي والنفسي للعنف الإلكتروني وتقديم الدعم المادي (مثلًا: فرصة عمل، أو توفير خطة إخلاء للمتضررة وعائلتها، أو تقديم منحة مالية لمساعدتها في إتمام عملها أو تعويضها عمّا فقدته).
- تقديم خدمات دعم نفسي اجتماعي وبشكل مجاني ودوري وبشكل فردي وليس فقط جماعي في حال المنظمات والمجموعات.
- الضغط والمناصرة لفضاء رقمي خالٍ من العنف ضد النساء من خلال تفعيل ودعم حملات تضامن مع المتضررات من أي نوع من أنواع العنف الإلكتروني .

للمنصات

- مراعاة تنوع اللغات، واللهجات، والسياقات السياسية والإجتماعية في المنطقة وبالتالي تخصيص مكاتب إقليمية بدلًا من مكتب واحد لكل المنطقة الناطقة باللغة العربية.
- تدريب فرق مراقبة المحتوى باللغة العربية وتقديم تدريبات في مجال حقوق الإنسان والأمن والسلامة وتعريفهم/ن بأنواع العنف الإلكتروني الذي تتعرض له النساء.
- الاستجابة بسرعة للهجمات والتهديدات التي تتعرض لها الصحفيات والناشطات.
- أن يكون الإشراف على الخوارزميات من قبل فرق عمل تتكون من أفراد مختصين/ات وليس فقط من قبل تقنية الذكاء الاصطناعي، لإتاحة التواصل مع وسيط بشري.
- رفع وعي القائمين/ات على المنصات بمستويات العنف وتعريف اللغة والممارسة العنفية على الإنترنت وذلك لعدم وعي القائمين/ات على المنصات بتسمية الانتهاكات والعنف خاصة العنف المستهدف للنساء.
- أن تكون سياسات الخصوصية وحماية المعلومات واضحة وغير موارية.

للمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني

- إيلاء اهتمام لتطوير سياسات وبروتوكولات أمن رقمي و اعتمادها وتنفيذها.

- شرح السياسات الخاصة بالأمن الرقمي بشكل واضح للعاملين والعاملات في المؤسسات.
- زيادة تمثيل النساء خاصة في مناصب القيادة.

للمنظمات الداعمة

- تخصيص دعم للمؤسسات لتطوير سياسات أمن رقمي أو وجود جهة أو شخص لمتابعة احتياجات المؤسسة من الجانب التقني.

مزودو/ات تدريبات الأمن الرقمي

- تقديم تدريبات شاملة تتضمن السلامة الجسدية / والقيم الأخلاقية والأمان في العالم الواقعي.
- جعل التدريبات بسيطة وعملية بحيث تتضمن السلامة الجسدية / والقيم الأخلاقية والأمن في العالم الواقعي.
- على مستوى المنظمة الحرص على أن تكون التدريبات أكثر استهدافاً للاحتياجات بدلًا من تزويد جميع المنظمات بتدريبات متشابهة.

مفاهيم وتعاريف

يشير العنف الرقمي أو السيبراني أو الإلكتروني إلى أشكال العنف المختلفة التي تسهلها التكنولوجيات الرقمية و/أو تحدث في الفضاء الرقمي مثل تهديدات بالعنف، المضايقة والترهيب والتنمر. في هذا التقرير، نعني بالعنف الرقمي أشكال العنف المختلفة التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات في الفضاء الرقمي انتقاماً منهن لعملهن وأنشطتهن الحقوقية.

العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر): بحسب تعريف الأمم المتحدة هو (العنف الممارسة ضد شخص بسبب جنسه أو نوعه الجندري). ويأخذ هذا العنف أشكال متعددة منها العنف الجنسي والعاطفي والنفسي والعنف المنزلي والاقتصادي. [23]

المساحة الرقمية: هي مساحة مترابطة يتم الوصول إليها من خلال الأجهزة المربوطة على شبكة الإنترنت، ويمكن أن تعني هذه المساحة أمور مختلفة لأشخاص مختلفين. لذا لا يوجد مساحة رقمية واحدة بل مساحات متعددة يمكن للناس من خلالها التفاعل والمشاركة والنقاش وتبادل المعلومات والقيام بأنشطة متنوعة والتباحث في قضايا مختلفة.

[24]لغرض هذا البحث، نعني بالمساحة الرقمية المساحة التي تصل إليها الصحفيات السوريات والمدافعات عن حقوق الإنسان عبر الإنترنت للعمل والتعبير عن أنفسهن وآرائهن والمشاركة في مجموعة من القضايا التي تؤثر على حقوق الإنسان والمصلحة العامة في سوريا.

الحقوق الرقمية: هي حقوق الإنسان في البيئة الرقمية.[25] وهي تشمل، على سبيل المثال، الحق في الخصوصية وحرية التعبير والمعلومات والحق في عدم التعرض للتمييز.

استقصاء المعلومات الشخصية ويسمى بالانجليزية دوكسينج: هو نشر معلومات شخصية حول الآخرين مثل (أسمائهن/م الكاملة، وصورهن/م الشخصية، ومعلوماتهن/م الشخصية....)، وكمثال على ذلك، اتباع تكتيكات معينة للحصول على معلومات الأفراد التي يتم مشاركتها في المواقع العامة بهدف المضايقة والتحرش وإخافة الضحايا. [26]

الاختراق الرقمي أو التجسس الرقمي ويسمى بالانجليزية هاكينج: هو الدخول إلى معلومات الحاسب الرقمي أو الحسابات الشخصية والأجهزة الرقمية دون تصريح من الأشخاص المعنيين بذلك. انتحال الشخصية: أن ينتحل أحدهم هوية شخص آخر في الفضاء الإلكتروني لأغراض تشمل الترفيه أو الإعتداء على الآخرين أو الاحتيال أو التخويف. ويتجلى ذلك في سياق العنف الرقمي الذي يستهدف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات، من خلال خلق حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الوهمية أو الحصول على إمكانية الوصول إلى تلك الموجودة لنشر المعلومات التي تشويه سمعة

23. "What is Gender-Based Violence," UNHCR.

24. "Cyberspace," Wikipedia.

25. "Coconet: What are digital rights," APC.

26. "Online Abuse 101," Women's Media Center.

الضحايا وتتسبب بأذيتهنّ.[27]

المحتوى الضار: هو مصطلح واسع يشير إلى أنواع مختلفة من المحتوى الذي يضر شخصاً محدداً، أو مجموعة من الأشخاص (على سبيل المثال، مجموعة من الناشطات/ين أو مؤسسة إعلامية)، أو حتى مجتمعات كاملة (على سبيل المثال خطاب الكراهية الذي يستهدف الأقليات) وكما يشمل ذلك (التضليل السياسي أثناء العمليات الانتخابية والديمقراطية). في سياق العنف الرقمي الذي يستهدف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات، يتضمن المحتوى الضار تعليقات تشهيرية واستقصاء المعلومات الشخصية والتهديد بالعنف ونشر معلومات شخصية بطرق مسيئة للأفراد.

مشاركة الصور ومقاطع الفيديو الحميمة دون موافقة الشخص المعني (اللارضائية في نشر صور أو فيديو حميمي أو جنسي): يتمثل ذلك في توزيع الصور ومقاطع الفيديو الجنسية دون موافقة الشخص المعني. يمكن للمسيء الحصول على هذه اللقطات من خلال القرصنة أو في سياق علاقة سابقة. تؤثر هذه الممارسة في الغالب على النساء.[28]

خطاب الكراهية: يعرف مركز الإعلام النسائي خطاب الكراهية على أنه "لغة أو صور تشوه سمعة الأفراد أو مجموعاتهم أو تتسبب بإهانتهم أو تهددهم أو تستهدفهم على أساس هويتهم أو بناءً على نوعهم الجنسي أو على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الأصل القومي أو توجهاتهم الجنسية أو الإعاقة أو السمات الأخرى".[29]

خطاب الكراهية القائم على أساس النوع الاجتماعي (الجندر): هو الخطاب والعبارات التي تميز ضد شخص بناء على النوع الاجتماعي أو الجنس. وهو نوع من العنف والتفرقة والتمييز ضد النساء والفتيات واللواتي تتعرضن له بشكل يومي في حياتهن وتجاربهن.

إدارة المحتوى: هي مجموعة من السياسات والممارسات التي تتبناها مواقع الويب ومنصات التواصل الاجتماعي والمنتديات عبر الإنترنت وما إلى ذلك للتأكد من أن المحتوى الذي ينشره المستخدمات/ون مناسب ويتوافق مع قواعدهم ومعايير المجتمع. بالنسبة لمنصات التواصل الاجتماعية، غالباً ما تعمل على استخدام الخوارزميات لفحص المحتوى المخالف وإزالته وتوظف فرق من أفراد والذين يراجعون بدورهم المحتوى الذي تم الإبلاغ عنه بواسطة الخوارزميات أو المستخدمات/ين.

إن` الشبكة الخاصة الافتراضية (NPV)هي أسلوب لوصل كمبيوتر الفرد بشكل آمن بشبكة خاصة بمنظمة على جهة أخرى من الإنترنت. عندما تستخدم NPV، يتم تجميع اتصالات كمبيوترك بالإنترنت وتشفيرها ومن ثم إرسالها إلى تلك المنظمة حيث يتم فك تشفيرها وفكها ومن ثم إرسالها إلى وجهتها. بالنسبة لشبكة المنظمة أو أي جهاز آخر على الإنترنت، يبدو طلب جهازك وكأنه صادر من داخل المنظمة نفسها، وليس من مكانك. [30]

27 "Online Abuse 101," Women's Media Center,

28 "Online Abuse 101," Women's Media Center, .

29 "Online Abuse 101," Women's Media Center, .

30 "VPN. Surveillance Self-Defense," EFF, .

www.sfjn.org